جدلية التنمية الاقتصادية، النمو واللامساواة

فتيحة مخناش[1] أ.د بوعلام عمار شبيرة[2]

1- مخبر البحث للإبتكار والتحليل الاقتصادي والماليLARIEF، جامعة باجي مختار- عنابة، akramaridj@yahoo.fr

2- جامعة البحث للإبتكار والتحليل الاقتصادي والماليLARIEF، جامعة باجي مختار- عنابة،cheb.bou@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/10/20 **تاريخ المراجعة:** 2019/10/20 **تاريخ القبول:** 2020/02/10

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الجدلية القائمة بين التنمية، والنمو واللامساواة، فمن المفترض في حركة النمو أن تكون قادرة على تقليص الفوارق والتفاوتات. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن: النمو الاقتصادي بقدر ما هو إيجابي، فإنه يتغذى على اللامساواة، لينتج على الدوام حالات من حرمان الحقوق، إضافة إلى أن أخطار التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على إنتاج الفوارق والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فقط، بل هذه نفسها مجرد عوارض لخطر أكبر ينبغي الانتباه إليه، إنه خطر فقدان الاعتماد على الذات، الذي يتسلل إلى البلدان النامية، وسياساتها الاقتصادية الموسومة بالتبعية.

الكلمات المفاتيح: تنمية اقتصادية، نمو، لامساواة، مداخيل، ثروة.

The Controversy of Economic Development, Growth and Inequality

Abstract

This study aims at identifying the controversy between development, growth, and inequality. The growth movement can reduce disparities and inequalities. The analytical descriptive approach was adopted and the obtained results show that economic growth is positive, feeds on inequality and perpetuates the deprivation of rights. In addition, the dangers of economic development are not only limited to the production of economic, social and environmental disparities, but they are just symptoms of a bigger danger; the loss of self-reliance infiltrating into developing countries and their dependent economic policies.

Keywords: Economic development, growth, inequality, incomes, wealth.

La controverse du développement économique, la croissance et l'inégalité

Résumé

Cette étude vise à identifier la controverse existant entre le développement, la croissance et l'inégalité. Le mouvement de croissance peut réduire les disparités et les inégalités. L'approche descriptive et analytique a été adoptée et les résultats obtenus ont montré que la croissance économique est positive, nourrie par les inégalités et perpétue la privation des droits. Les dangers du développement économique ne créent pas uniquement des disparités socio-économiques et environnementales, mais aussi des symptômes d'un grand danger ; la perte d'autonomie qui s'infiltre dans les pays en développement et leurs politiques économiques dépendantes.

Mots-clés: Développement économique, croissance, inégalité, revenus, richesse.

المؤلف المرسل: مخناش فتيحة، akramaridj@yahoo.fr

مقدمـــة

شهدت السبعينيات تغيرا ملحوظا في المفاهيم العامة والخاصة عن طبيعة النشاط الاقتصادي، في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، كان هناك اهتمام غير عادي بفكرة المتابعة المستمرة للنمو، حيث كان النمو المتواصل هو الهدف الاقتصادي الأساسي للمجتمع. ففي الدول المتقدمة كان الاهتمام الأكبر موجها نحو نوعية الحياة، هذا الاهتمام كان واضحا في الاهتمام بالبيئة.

أمّا في الدول الفقيرة، فإن الاهتمام الرئيسي كان منصبا على النمو في مواجهة توزيع الدخل، فكما أن التنمية تتطلب ناتجا قوميا إجماليا مرتفعا ومعدل نمو سريع بشكل واضح، فإن الموضوع الأساسي في ذلك ليس زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج القومي الإجمالي فقط، ولكن أيضا من سيقوم بهذا النمو، فإذا كان الأغنياء هم الأكثر حظا في الحصول على عوائد النمو، فإن الفقراء يستمرون في اتجاههم الأسوأ، أو تتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل، ولكن إذا كان النمو بواسطة الأغلبية فكم يجب أن يكون المنتفعون الأساسيون ويقسم النمو الاقتصادي وثماره عليهم.

لذلك فإن العديد من دول العالم الثالث التي شهدت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة تذهب في معظمها للأغنياء، والقليل منها يذهب لمنفعة الفقراء، وبالمعايير التاريخية ندرك أن هذا النمو يشكل منفعة بسيطة للفقراء، لذلك فإن مئات الملايين من الأفراد في إفريقيا وآسيا وأمريكيا اللاتينية يعانون من مستويات معيشة تبدو كأنها ساكنة، كما أن معدلات البطالة في الريف والحضر ترتفع، وتوزيع الدخل يبدو أقل عدالة كل سنة، كما أن معظم الأفراد يشعرون بأن النمو الاقتصادي السريع قد يفشل في تخفيض الفقر المطلق المنتشر.

ومن ثم ففي كل من العالم المتقدم والنامي، هناك مناداة بضرورة عدم الاستغناء عن هدف زيادة معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي باعتباره هدفا أساسيا للنشاط الاقتصادي، كما أن الاهتمام بمشاكل الفقر وعدم المساواة أصبح الموضوع الأساسي للتنمية الاقتصادية خلال السبعينيات. وعلى الرغم من إحياء الاقتصاديات النيوكلاسيكية ونظريات النمو الحديثة في الثمانينيات والتسعينيات، والتي تضع مرة أخرى النمو وإعادة توزيع الدخل في المقدمة، كما ترى أن مشاكل الفقر ليست فقط في وجوده ولكن استمرارها للأسوأ كاقتصاديات دول العالم الثالث.

وفي سبتمبر 1994، أكد برنامج العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، أنه على الرغم من استمرار جهود التنمية لعدة عقود من الزمن، فإن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة من ناحية، والفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل نفس الدولة من ناحية أخرى قد اتسعت، وقد تم التأكيد على نفس المشكلة مرة أخرى في مؤتمر القمة الخاص بالتنمية الاجتماعية، والذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في كوبنهاجن في مارس 1995. وعليه فإن عوامل انتشار الفقر واللامساواة في الدخل تكون لب مشاكل التنمية، وفي الحقيقة فإنها تحدد لكثير من الأفراد الأهداف الأساسية لسياسة التنمية.

تأسيسا على ما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية :

هل النمو الاقتصادي المرتفع والمساواة أهداف متعارضة في السياسات التنموية؟ بشكل آخر، هل النمو الاقتصادي المرتفع كعنصر أساسي للتنمية يمكن تحقيقه على حساب درجة أكبر من اللامساواة؟

الدراسات السابقة:

يعد Kuznets أول من حاول دراسة العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي من خلال بحث نشره عام 1955، توصل Kuznets في هذه الدراسة الى استنتاج مفاده أن العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، تأخذ شكل مقلوب الحرفU ، أي أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في المرحلة الأولى من عملية النمو الاقتصادي، ثم تزداد حدته حتى يبلغ أقصى مدى له مع زيادة معدلات النمو، ثم يستقر، وبعدها يأخذ بالتقلص في مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي.

دراسة كبداني سيدي أحمد، بعنوان: "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان،2012 /2013، طرح كتساؤل رئيسي تدور حوله إشكالية الدراسة: هل تؤدي معدلات النمو المرتفع إلى مزيد من عدالة توزيع الدخل، وهل أن تدهور حالة التوزيع تعرقل مسار النمو؟. من أبرز نتائج هذه الدراسة، إن التدهور الحاصل في نمط توزيع الدخل وتواضع معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية يعود لأسباب عديدة تختلف درجتها من بلد لآخر، اهمها: ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض معدلات الأجور والارتفاع المستمر في الأسعار، وزيادة معدلات الفقر، وانعدام العدالة الاجتماعية، وتراجع دور الدولة...الخ.

تهدف هذه الدراسة الى معالجة الجدلية القائمة بين التنمية، والنمو واللامساواة (اللامساواة في توزيع الدخول، وفي توزيع الثروة العالمية)، فالتنمية الاقتصادية بوصفها مفهوما كيفيا، والنمو الاقتصادي بوصفه مفهوما كميا، واللامساواة بوصفها مفهوما قيميا أخلاقيا، والتوزيع بوصفه مفهوما إجرائيا سلوكيا. بحثا عن إمكانية التناسق بين كل هاته المفاهيم.

للإجابة على إشكالية الدراسة، سوف نتطرق للمحاور الرئيسية التالية:

1- ما بين النمو والتنمية:

يُستخدم مفهوم النمو الاقتصادي للتعبير في كثير من الأحيان عن التنمية الاقتصادية بالرغم من وجود فروق واضحة بين هذين المفهومين. فالأدبيات الاقتصادية الأولى اعتبرت التنمية مرادفة للنمو، وبذلك فإن قياسهما يمر حتما بزيادة الناتج الإجمالي ممّا جعل كل الخطط التنموية تعتمد على زيادة الإنتاج والإنتاجية، دون أن يعطي للأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية حقها في التأثير، الشيء الذي أحدث أثرا عميقا في الفكر التنموي وولّد خليطا بين النمو والتنمية.

فعلى الرغم من أنّ الكثيرين يعتبرون أنّ التعبيرين مترادفن إلاّ أنّ هناك اختلافا كبيرا وفروقات أساسية فيما بينهما فالنمو قد يكون ضروريا ولكنه غير كافٍ لتحقيق االتنمية، فالعديد من الاقتصاديين فرّقوا بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في جوانب عديدة وهذا ما سيتم إيضاحه فيما يلي :

كان تشارلز كندلبرجر من أوائل من لفتوا النظر إلى أهمية التمييز بين النمو والتنمية حيث يقرر أنّ "النمو يعني إنتاجا أكثر بينما التنمية تتضمن كلا من إنتاج أكثر وتغيرات في الترتيبات الفنية والمؤسسية التي يتم بها الإنتاج. وبالقياس على الإنسان... التأكيد على أنّ النمو يعني التركيز على الطول أو الوزن بينما التأكيد على التنمية يجذب الاهتمام إلى التغير في الطاقة الوظيفية، في التناسق الوظيفي مثلا أو طاقة التعلم "[1] .

وإن كان النمو الاقتصادي يمثل زيادات كمية متواصلة مقاسة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع دخل الفرد الحقيقي، فإن التنمية الاقتصادية تعني " إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية

مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية وفي التشريعات والأنظمة. وفي ظل ذلك يفرق نجد من جهة "شومبيتير " بين الاثنين بالقول "التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان "[2]. ومن جهة أخرى يقول "ايفريت هاجن" أنّ تعبيري النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ليسا تعبيرين مترادفين، فتعبير النمو الاقتصادي لأحد الأقطار يعني الزيادة المتواصلة في دخله الحقيقي للفرد الواحد، عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الإنتاج في كافة أنحاء القطر. أمّا التنمية الاقتصادية فتشمل التغيرات الاقتصادية العديدة الأخرى التي ترافق النمو الاقتصادي[3].

بينما يقول "محمد صالح تركي القريشي" إنّه بالرغم من أنّ النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان كونهما يعبّران عن الشيء نفسه فإنّهما لا يتشابهان، فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النمو الاقتصادي، فالنمو الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا يعني أو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة...فالتنمية الاقتصادية هي تغيير هيكلي. والتغيير الهيكلي يركز الاهتمام على قضايا الهيكل وهذا عنصر يؤثر ليس فقط في المستوى الكمي لاقتصاد بلد معين ولكن أيضا في استقرارية الاقتصاد[4].

في حين ترى "إيمان عطية ناصف" أنّ هناك اختلافا جوهريا بين المفهومين، وهذا من خلال[5]:

أ- أنّ النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن سيستفيد من ثماره، في حين ترتكز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة في داخل المجتمع.

ب- أنّ النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا وذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة، في حين أنّ التنمية تتطلب تدخلا من جانب الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة.

وهكذا يتبيّن أنّ التنمية تشير إلى النمو وإجراءات تهدف التغيير، ممّا يعني أنّ محتواها يشمل أبعادا تتجاوز النمو الاقتصادي الذي يحدث بشكل تلقائي، وجوهرها يؤدي إلى كفاءة وتحسين الاقتصاد وزيادة الناتج الإجمالي وتأثيره على مستوى حياة ومعيشة الأفراد. وبذلك يمكن القول إنّ النمو الاقتصادي هو بمثابة المعنى الضيق أو الكمي للتنمية.

إذن وبالرغم من إمكانية التفرقة بين مصطلحي النمو والتنمية إلاّ أنّه لا يمكن الفصل بينهما، ذلك لانّ النمو الاقتصادي لازم للتنمية الاقتصادية، وأنّه بدون نمو اقتصادي يكون من غير الممكن تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام.

2- أسباب الاهتمام المتزايد باللامساواة وكيفية قياسها:

إن مطلب المساواة ليس مطلبا محليا وإقليميا فحسب، وإنما هو مطلب مطروح أيضا على الصعيد العالمي من الأمم المتحدة، وكثير من منظماتها وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية، ومن عدد الباحثين المنشغلين بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومستقبل التنمية في العالم. ويرتبط هذا الطرح العالمي بظاهرة العولمة وما صاحبها من هيمنة لفكر الليبيرالية الاقتصادية الجديدة (توافق واشنطن) على سياسات معظم دول العالم، واستشعار كثير من المراقبين بما صاحب تلك التطورات من اتساع الفوارق في توزيع الدخل والثروة، سواء ما بين دول العالم – خصوصا بين الدول المتقدمة والدول النامية–، أم داخل كثير من الدول.

وحسبما جاء في تقرير الأمم المتحدة، فإن الدول التي تجنبت المزيد من اللامساواة، أو تلك التي حققت درجة أعلى من المساواة، هي الدول التي لم تأخذ بالوصفة الكاملة لليبيرالية الاقتصادية الجديدة، مثل بعض دول غرب أوروبا وكوريا وعدد محدود من دول أمريكا اللاتينية [6].

ولقِيَت المساواة زخما إضافيا بوقوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في 2008، إذ رأى بعض الباحثين أن تدهور توزيع الدخل والثروة في بلدان المركز الرأسمالي كان سببا رئيسيا لوقوع هذه الأزمة، وغيرها من الأزمات التي يتكرر تعرض النظام الرأسمالي العالمي لها من حين لآخر، من خلال تراجع نصيب الأجور في الدخل القومي وحدوث نقص في الاستهلاك أو فائض في الإنتاج، ومن خلال التكالب على الاستثمار المالي لتصريف الفوائض المالية، ومن ثم ظهور الخلل المتمثل في نمو الاقتصاد المالي نموا طاغيا وغير متلائم مع نمو الاقتصاد العيني (الحقيقي).

بالإضافة لذلك أن جانبا كبيرا من أعباء حل الأزمة وقع على كاهل الطبقات الشعبية والوسطى التي لم يكن لها يد في وقوع هذه الأزمة، بينما توجه الدعم الحكومي بوفرة ملحوظة للشركات الكبرى التي يقال "إنها كبيرة جدا بحيث لا يمكن أن تنهار"[7] (وفي هذه الورقة البحثية سوف نشير إلى مجموعة من المؤشرات الدالة على التراجع في توزيع الدخل وتفاقم حالة اللامساواة على الصعيد العالمي).

بالرغم من التعقيدات والصعوبات التي تتدخل في تقدير وقياس اللامساواة، إلا أن هذا لا يمنعنا عن طرح مجموعة من التساؤلات بخصوص اللامساواة العالمية: أية ثروة نقصد قياسها؟ وبأية معطيات؟ وعلى أي مستوى؟ وبأي مؤشر؟

- **أية ثروة؟** قياس اللامساواة الاقتصادية العالمية ليس بالسهولة التي نأملها بادئا لأنه ينبغي التفرقة بين التفاوتات في المداخيل واللامساواة في الثروات.
- **وبأية معطيات؟** إذ حتى لو ركزنا على المداخيل، فإن المساءلة لا تنتهي هنا، ذلك أن هذه المعطيات لا تنتج على نحو متجانس تماما بين مختلف البلدان، وغالبا ما يتم الاكتفاء بمعطيات تخص قسما من سكان العالم ليس إلاّ، وعلى هذا وفي ماعدا تطورات المدى الطويل، وبسبب قدم المعطيات، نعدو مضطرين لاستخدام الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والدخل القومي الاجمالي (RNB)، كتقديرات تقريبية للمداخيل المتوسطة، ولا بد بعد ذلك من توحيد صورة المتغيرات وشكلها تبعا لمعدلات صرف النقد محسوبة بالدولارات الأمريكية، ثم تصويبها لأخذ كلفة المعيشة في كل بلد بعين الاعتبار، وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون مصطلح إجمالي الناتج المحلي وفقا للقوة الشرائية (PPA). ويستخدم هذا الأخير كحالة مشتركة وثابتة للأسعار الدولية لكل السلع والخدمات المنتجة، وللتوضيح أكثر فإن تعادل القوى الشرائية يمكن تعريفها على أنها عدد الوحدات من عملة الدولة الأجنبية المطلوبة لشراء كمية محددة من السلع والخدمات في السوق المحلي للدول الأقل نموا، مثلا لكل دولار سوف يشتري في الولايات المتحدة.

وعلى سبيل المثال: فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الصين عام 1997 كان فقط 2.7% متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي باستخدام سعر الصرف العادي، ولكنه يرتفع ليصل إلى 12.5% عند تقديره بواسطة معادلة القوى الشرائية، ومن ثم فإن فجوات الدخل بين الدول الغنية والفقيرة تتجه إلى أن تكون أقل عندما تستخدم معادلة القوى الشرائية[8].

• **وعلى أي مستوى؟** بعد ذلك تطرح مسألة المستوى الذي يعتزم أن تحتسب عليه اللامساواة، وهنا غالبا ما يجري التمييز بين مستويين: اللامساواة بين الأفراد واللامساواة بين الأمم، وثمة في ما عدا هذه الأخيرة طرائق عدة للعمل والاحتساب، فإما أن نقارن اللامساواة بين متوسط المداخيل لكل بلد (مع اعتبار كل أمة فردا صمدا)، وإما أن نوازن كل بلد بأفراده. غير أن الأفضل بالرغم من صعوبته هو إلغاء الحدود من أجل قياس اللامساواة بين الأفراد على الصعيد العالمي.

• **وبأي مؤشر؟** أخيرا تطرح مسألة أفضل الطرق لحساب اللامساواة، والطريقة الفضلى الاكثر استخداما، هي إنشاء معدل أو نسبة بين متوسط المداخيل لأغنى 10% ولأفقر 10%. بحيث نحصل بذلك على النسبة بين العشريات الأول والتاسعة الشهيرة (D9/D1). فإذا كانت النسبة على سبيل المثال 4 فإن معنى ذلك أن مداخيل 10% الأغنى، أي في المتوسط أرفع بأربعة أضعاف من مداخيل 10% الأفقر. غير أن ما يشوب هذه الطريقة في العمل من عيب هو أنها تحمل ما يجري لدى بقية الأهالي، ولهذا فإنه جرى اقتراح أنماط احتساب أدق أشهرها معامل Gini [*]، (سمي بذلك بعد أن شكله الإحصائي الإيطالي جيني). وهذا الأخير يعكس الطريقة التي تتوزع بها المداخيل، يتراوح بين الصفر (الذي يمثل مساواة تامة)، والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم مساواة تامة). كما سنكتشف معامل جيني للدول ذات عدم مساواة كبيرة نسبيا في توزيع الدخل يتراوح بين 0.50 و0.70، بينما الدول الأكثر مساواة في توزيع الدخل يتراوح بين 0.20 و0.35[(9)] .

وعليه فبينما تعيش الإنسانية بأكملها على أرض واحدة، وتتشارك فيما بينها المعيشة على كوكب واحد، نجد أن هناك عالمين متناقضين يعيشان على وجه الأرض: هما عالم الثراء (الدول المتقدمة الغنية)، وعالم الفقر (الدول الفقيرة). والبحوث الحالية توضح أن كثيرا من البلدان تشهد زيادة مستمرة في اللامساواة، واتساعا متزايدا بين الأغنياء والفقراء. فماذا نقصد عندما نذكر اللامساواة؟

3- منظومة اللامساواة:

في حقيقة الامر هناك عدة جوانب للامساواة، سواء كانت اقتصادية، او ما تخفيه هذه الأخيرة من تفاوتات اجتماعية وبيئية، لتتشكل بذلك منظومة لامساواة.

3-1- اللامساواة الاقتصادية:

لنبدأ بأكثرها بداهة اللامساواة التي تمس الثروات الاقتصادية، فهذه المساواة تبدو مسبقا الأيسر على التناول والإدراك، وهي في جميع الأحوال قد أصبحت موضوعا لسجلات وإحصاءات وفيرة، غير أن هذا لا يعني أن الموضوع سهل المعالجة، ذلك أن طرق قياس التباعدات والفروقات في الثروة تقسم الأخصائيين، ثم إن واقعة الاهتمام بالتفاوتات وضروب اللامساواة لا تضفي على الأشياء سوى مزيدٍ من التعقيد، فهل ينبغي أن نعطي الأولوية للمداخيل، أم أن ينبغي على العكس من ذلك التوسع في السجال والمضي في النقاش ليشمل مسألة الثروة؟ وكيف نقارن اللامساواة على الصعيد الدولي؟. وما يزيد من أهمية هذه الأسئلة أن النتائج التي يمكن التوصل إليها ستختلف وتتنوع كما وكيفا وبمقادير ملحوظة وفقا للطرق التي نتناول بها التفاوتات[(10)].

وبما أن المسألة هنا مسألة تناول الظاهرة في شمولها وإجماليتها، لنعاين بادئا توزيع الثروات بين البلدان بمعنى اللامساواة الخارجية. يستخدم البنك الدولي مقياسا محددا للتنمية الاقتصادية وهو نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، لغرض ترتيب البلدان وتصنيفها على مدار أكثر من 50 عاما، وأطلق على المجموعة الأولى من هذه الاحصائيات اسم "أطلس البنك الدولي"، ونشر في عام 1966، واشتملت هذه المجموعة على تقديرين فقط لكل

بلد: تعداد السكان ونصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي بالدولار الأمريكي، وكلاهما لعام 1964، وفي ذلك الوقت كانت الكويت صاحبة أعلى متوسط لدخل الفرد بواقع 3290 دولارا، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بمتوسط 3020 دولارا، والسويد في المرتبة الثالثة بفارق كبير حيث بلغ متوسط دخل الفرد 2040 دولاراً، فيما حلت إثيوبيا وبوركينافاسو وملاوي في المراتب الثلاث الأخيرة، حيث قدر نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي بها بنحو، 50 دولارا، 45 دولارا و40 دولارا على التوالي[11].

وبناء على البيانات المذكورة أعلاه، نلاحظ أن في عام 1964، كان متوسط دخل الفرد الكويتي يفوق متوسط دخل الفرد الملاوي بحوالي 75 ضعفا. في حين أنه في عام 2016 حسب تقرير البنك الدولي، احتلت النرويج المرتبة الأولى بمتوسط 75990 دولار، بينما احتلت النيجر المرتبة الأخيرة بمتوسط 360 دولار. وعليه نلاحظ أن الفرد النرويجي يتمتع في المتوسط بدخل أعلى بحوالي 211 ضعفا من متوسط دخل الفرد النيجري !.

اما على الصعيد العربي، فالجدول الموالي يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم(1): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية: 2000 و2005 و(2010-2016) (دولار)

البلد	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016(1)
قطر	28925	49151	72958	96812	101928	99166	93062	67531	58350
الإمارات	34837	43989	34630	41686	44233	45541	46604	42475	41530
الكويت	17008	27014	32199	41672	45496	43812	40126	27019	25141
البحرين	12582	15140	20930	24080	25434	25969	25390	22920	22691
السعودية	9255	14069	19271	23826	25470	25213	24930	21063	20337
عمان	8121	12388	21147	20618	21167	20477	20294	16791	15019
لبنان	4618	5720	10180	10620	11605	12160	12628	13031	13355
العراق	871	1296	3605	4722	5438	5903	5355	4169	4171
الجزائر	1801	3132	4479	5454	5574	5477	5472	4133	3825
تونس	2247	3216	4166	4291	4177	4244	4317	3868	3724
الأردن	1742	2186	3951	4130	4171	4146	4075	3773	3680
المغرب	1377	2062	2894	3113	2980	3199	3260	2965	3004
مصر	1557	1279	2775	2930	3394	3409	3520	3740	2941
السودان	430	994	1914	1585	1778	1770	2100	2523	2929
ليبيا	6130	7186	8850	4001	9639	6075	2753	2266	1845
جيبوتي	817	911	1340	1433	1523	1592	1692	1760	1841
موريتانيا	405	623	1290	1501	1492	1561	1452	1265	1214
جزر القمر	366	627	764	825	788	834	868	880	888
اليمن	622	953	1335	1304	1308	1376	1310	900	554
سوريا	1160	1560	2912	–	–	–	–	–	–
متوسط الدول العربية	2672	3898	6066	7211	8040	8020	7891	6832	6420

المصدر: (2017)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ص27 www.amf.org.ae.

(1) تم ترتيب الدول تنازليا على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2016.

نلاحظ من الجدول أعلاه تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في البلدان العربية، من حوالي 6832 دولارا عام 2015 إلى حوالي 6420 دولارا عام 2016 أي مسجلا انخفاضا بنسبة

6.0% ، بعدما شهد ارتفاعا من 2672 دولارا عام 2000 إلى 8040 دولارا عام 2012، هذا من جهة، ومن جهة اخرى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في 13 دولة من الدول العربية العشرين، وبلغت أعلى مستويات التراجع في الدول المتأثرة بالأزمة المالية العالمية، والاضطرابات الداخلية السياسية والاجتماعية كما في: اليمن، ليبيا، العراق، تونس، مصر، كما تراجع نصيب الفرد من الناتج في معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط.

ولم يتغير ترتيب الدول العربية بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث مازالت قطر تحتل المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 58350 دولارا للفرد، بما يمثل نحو تسعة أضعاف متوسط الدول العربية، وحوالي 105 ضعف أدنى متوسط لنصيب الفرد من الناتج (في اليمن بمتوسط بلغ 554 دولارا للفرد) في عام 2016. كما حافظت بقية دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب لبنان على ترتيبها، بمتوسط لنصيب الفرد من الناتج أعلى من المتوسط المسجل بالنسبة لمجموع الدول العربية، بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج بالنسبة لبقية الدول العربية أقل من المتوسط العربي.

وعليه فالافت للنظر، أن فجوات الدخل وتفاوتاته قد تعمقت في أنحاء الوطن العربي، كما في أنحاء عديدة من العالم، وتعمقت معها الهوة بين نوعية حياة الأغنياء والفقراء.

غير أن لمثل هذه الطريقة في مقارنة التفاوتات حدا، فكلا طرفي المقارنة يمثلان جزءا ضئيلا جدا من سكان العالم، ولهذا فإن هناك مقاربة ثانية تهدف إلى الحصول على صورة أكثر واقعية للامساواة يكون قوامها مقارنة متوسط المداخيل في مجموعتين متقابلتين من البلدان، فيهما من السكان ما يمثل قريبا من 10% من سكان العالم، كما يقترح **جان غادري** Jean Gadry:

العشرة في المئة (10%) الأغنى (23 بلدا يملكون ناتجا محليا إجماليا محسوبا بالفرد الواحد من السكان، يفوق ما يعادل 26.000 دولار أمريكي من القدرة الشرائية)، و10% الأفقر (36 بلدا يتمتعون بناتج محلي إجمالي محسوب بالفرد الواحد من السكان يتدنى عن نحو 2900 دولار أمريكي)[12].

لكن هنا تظل للعملية حدود لا يمكن تجاوزها، ذلك أن هذه المقارنة بين بلدان غنية وأخرى فقيرة هي مقارنة لا يمكنها الامتداد في الزمان، وذلك لأن لائحة البلدان المشتملة في كل مجموعة يمكن أن تتغير. وعلى هذا فإنه لكي نعرف كيف تتطور اللامساواة بين البلدان، فإنه لا بد من استخدام مؤشرات مركبة تقيس تفاوتات توزيع الثروة مثل معامل "Gini". فالعالم اليوم يشهد انعداما في المساواة أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية II، ولكن هناك إشارات واضحة على عدم إمكانية استدامة هذا الوضع لفترة طويلة فانعدام المساواة يهدد النموالاقتصادي وجهود القضاء على الفقر، وهو يعطل التقدم في التعليم والصحة والتغذية لفئات عريضة من السكان (نوضحه لاحقا)، وبهذا يقوض القدرات البشرية ذاتها اللازمة لتحقيق الحياة الكريمة، كيف لا والتنمية تتم بهاته القدرات البشرية ولها في آن واحد.

وحين تستمر اللامساواة لفترات طويلة وفي أماكن متعددة ومع تعاقب الأجيال، فإن المقصيين من منافع التنمية وثمارها، سوف يحتجون في وقت ما على التقدم الذي لم يشملهم كما يقول السيد "**انجيل غوريا**" الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: "إن الشعوب ستتوقف عن تأييد نظم التجارة المفتوحة والأسواق الحرة، إذا شعرت بأنها تخسر، بينما تحقق مجموعة صغيرة من الرابحين ثراء على ثراء"[13]. ومن شبه المؤكد أن أوجه الحرمان المتنامية وسط مظاهر الوفرة، والفروق الصارخة بين الأسر، سوف تقوض النسيج الذي

يضمن تماسك المجتمع، وهذا يطرح اشكالا حين نضع في اعتبارنا أن المقصيين من التنمية أنفسهم عادة ما يتحملون العبء الأكبر لتبعات غياب الاستقرار الاجتماعي.

والشكل الموالي الممثل لخريطة العالم لمعامل جيني الذي يصنف الدول من الأقل عدالة إلى الأكثر عدالة:

الشكل رقم(1): خريطة العالم لمعامل جيني

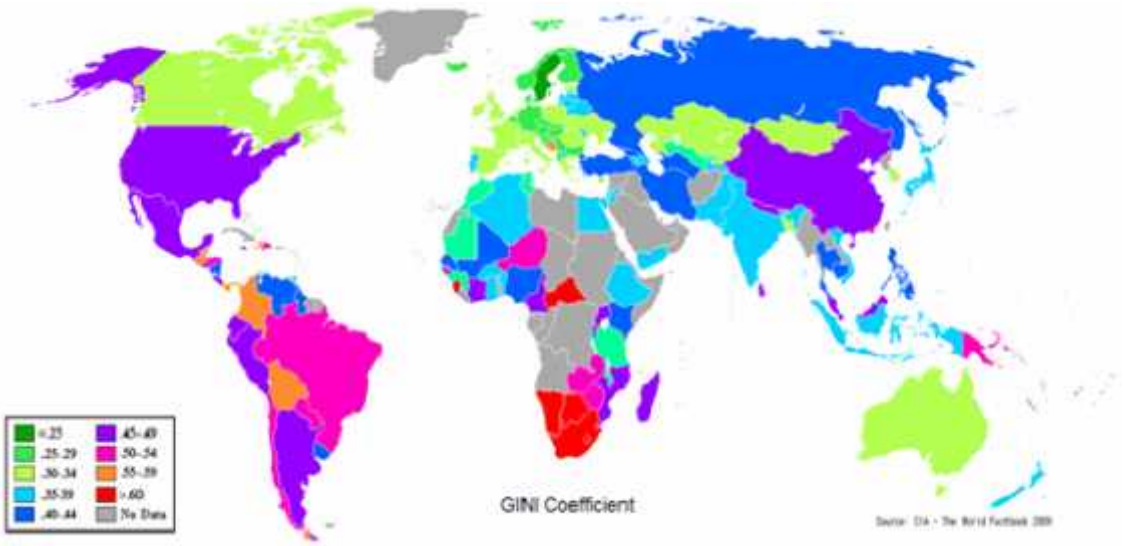

نلاحظ أن دولة السويد صاحبة أصغر معامل، حيث قدر معامل جيني بأقل من 25% ، ثم تليها بعض دول أوروبا كالنرويج، وألمانيا، وبلجيكا، والنمسا بمعامل يتراوح بين 25% و29% ، أمّا الدول العربية (التي تتوفر على بيانات) معامل جيني فيها يتراوح بين 35% و39% ، في حين بعض دول إفريقيا كإفريقيا الوسطى، وبوتسوانا، وتنزانيا فهي صاحبة أكبر القيم لمعامل جيني إذ تتعدى 60% .

وللإشارة على الرغم من الصعوبات (لأنه يتطلب حيازة معطيات حول المداخيل في مجمل البلدان، ولا يحتاج فقط إلى معدلات وسطية لنصيب الفرد الواحد من الدخل المحلي الإجمالي) التي تكتنف هذه الطريقة في مقارنة اللامساواة الإجمالية بين الأفراد، يبقى هذا المنحى هو المنحى الأفضل للنظر في اللامساواة العالمية.

فإن العديد من دراسات البنك الدولي حاولت انتهاج هذه الطريقة في المقارنة والحساب خلال السنوات الأخيرة، وكانت النتائج التي تم التوصل إليها تستدعي أن تقرع أجراس الخطر لأنها مخيفة، ومعاملات جيني كما هي موضحة في الشكل المشار إليه سابقا تجاوزت 0.60، وكانت قريبة 0.70، وهو رقم يعادل أعلى مستويات اللامساواة التي انزلقت إليها أكثر البلدان لامساواة في العالم.

وثمة طريقة أكثر مواءمة للكشف عن هذه اللامساواة تقوم على ملاحظة كيفية اقتسام "قطعة الحلوى" على مجمل السكان، بحيث نكتشف أن: "نسبة تتراوح ما بين 16% و20% من سكان العالم، يسيطرون على 85% من الدخل العالمي، أي أن أقل من خمس سكان العالم يستحوذون على أكثر من أربعة أخماس الثروة العالمية[14].

والأكثر إثارة للجدل والاهتمام، هو أن هذه اللامساواة الشاملة البالغة الارتفاع، لم تبد نزوعا ظاهرا نحو الانخفاض خلال العقدين الأخيرين، غير أن هذا الركود النسبي يخفي أحيانا تطورات نوعية ذات دلالة. فالملاحظ

على سبيل المثال: هو أن ثمة انخفاضا في التباعد أو في التفاوتات بين متوسطات المداخيل في البلدان الغنية والبلدان الصاعدة فعلى سبيل المثال: فقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند من 553 دولارا أمريكي عام 1991 إلى 1806 في عام 2015، بينما شهدت الصين ارتفاعا أكبر بكثير من 783 دولارا أمريكي في عام 1991 إلى 6416 دولارا أمريكي في عام 2015[15]. غير أن اللامساواة بين الأفراد في داخل هاتين الكتلتين –الغنية والصاعدة– غالبا ما تميل إلى التزايد.

فاللامساواة الإجمالية بين الأفراد تتجه في النهاية إلى الارتفاع وتجاوز الحدود ملازمة مستويات تقترب من السماوات العلى كما يقال. إلا أنه يصح كذلك على الثروة العالمية إذ بلغ توزيعها رقما قياسيا عام 2017 حسب تصنيف OXFAM، حيث يملك 8 رجال فقط ما يملكه نصف سكان الكوكب.

3-2- اللامساواة الاجتماعية:

مع تصاعد النقد واشتداده إزاء المؤشرات التي تحملها وتدلي بما جل المجتمعات المدنية والحركات الشعبية لم يعد أحد يتجاهل مسائل التفاوتات والفوارق في توزيع المداخيل والثروة العالمية، فإنه لابد لنا اليوم من الوقوف عند اللامساواة التي لا يقيسها إجمالي الدخل المحلي، ذلك أنه إذا كان هذا الأخير حصنا منيعا يتهاوى تدريجيا، لتتضح وتتجلى خلف الأرقام الباردة التي تبررها المحاسبة الاقتصادية رهانات جوهرية مثل: الصحة، والتعليم، والموارد الطبيعية. فكيف يكون شأن اللامساواة في هذه الميادين، وماذا عن العوامل الأخرى من عوامل ومقومات التنمية، هل هي موزعة هي الأخرى توزيعا سيئا بين شعوب العالم حالها حال الثروات الاقتصادية.

والإعراب عن عدم الرضا عن المقاييس الحالية (قصور في إجمالي الناتج المحلي وعجزه عن رصد اللامساواة) أسهل من التوصل إلى توافق حول المقياس الذي ينبغي أن يحل محل إجمالي الناتج المحلي، وقد أوضحت لجنة ستيغلتز Stigliz –سن– فيتوسي التاريخية التي شكلت عام 2009 في لوحة بيانات عن مقاييس الرفاهية الاقتصادية دافعة أنه من غير المعقول اختزال أبعادها المتعددة في رقم واحد، ويدعى آخرون أن وجود مؤشر واحد ضروري لاستقطاب الاهتمام في وسائط الإعلام وفي النقاش السياسي[16].

وخلال السنوات التي مرت جرى اقتراح مبادرات عديدة من أجل قياس الثروة الاقتصادية على نحو مختلف، وكان أشهر المؤشرات البديلة ولا ريب هو مؤشر التنمية الإنسانية الذي ابتدعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستلهمه من كتاب الاقتصادي الهندي "أمارتيا سن Amartya Sen"، وقد دأب برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ 1990 على إصدار تقرير سنوي عن التنمية البشرية مستخدما دليل التنمية البشرية لتصنيف دول العالم إلى دول ذات تنمية بشرية مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة، والذي يعرفها على أنها " عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ولها جانبان: الأول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة"[17].

وعلى هذا فإن مؤشر التنمية البشرية، يؤلف بين مؤشرات تتيح انعكاس أو ترجمة أداء الأمم في ثلاثة مستويات: مستوى المعيشة المادي، والصحة، والتربية. وإذا كان هذا المؤشر قد حصل على امتياز تبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له، إلاّ أن مؤشر التنمية البشرية ليس مؤشرا مثاليا، فالبعض يأخذ عليه الطابع الاعتباطي لبعض خياراته المنهجية، الأمر الذي دفع ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى استخلاص مؤشرات أخرى وصياغتها، مثل: مؤشر التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة، ومؤشر عدم المساواة على أساس النوع، ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد.

وفيما يلي سنلقي الضوء على بعض هذه المؤشرات، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): دليل التنمية البشرية، دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، دليل الفوارق بين الجنسين.

الدليل / الدول	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة	دليل الفوارق بين الجنسين
مجموعات دليل التنمية البشرية			
تنمية بشرية مرتفعة	0.746	0.597	0.291
تنمية بشرية متوسطة	0.631	0.469	0.491
تنمية بشرية منخفضة	0.497	0.337	0.590
البلدان النامية	0.668	0.499	0.469
الدول العربية	0.687	0.498	0.535
منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية	0.887	0.776	0.194
العالم	0.717	0.557	0.443

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقرير التنمية البشرية 2016:
http://hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf

نلاحظ من الجدول أعلاه، وجود تفاوت بين الدول التي تتصف بتنمية بشرية مرتفعة بدليل 0.746 ومجموعة التنمية البشرية المنخفضة بدليل 0.497 في حين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قيمة دليل التنمية البشرية فيما تتجاوز المتوسط العالمي المقدر بـ 0.717، وبالتالي فإنها تصنف في خانة التنمية البشرية المرتفعة جدا، في حين البلدان النامية عموما، وتتصف الدول العربية خصوصا بتنمية بشرية منخفضة بقيمة 0.687 وهو منخفض عن المستوى العالمي.

والملاحظ أيضا أن دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة انخفض مقارنة بدليل التنمية البشرية أي كلما زاد التفاوت في الدخل انخفض الدليل، وهذا ما أفقد دليل التنمية البشرية ربع قيمته تقريبا. أمّا عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باتت بعدا رئيسيا في أي خطاب إنمائي، وبين الجنسين فجوات في الإمكانات والفرص، والتقدم لا يزال بطيئا جدا كما توضحه الأرقام المبينة أعلاه، لأن هذا المؤشر مرتبط ارتباطا وثيقا بعدم المساواة الكلي في الدخل.

وللتنويه بناء على نفس التقرير فالمراتب الثلاث الأولى تعود لـ: النرويج، واستراليا، وسويسرا بتنمية بشرية مرتفعة جدا، أما المراتب الثلاث الأخيرة فتعود لـ: تشاد، والنيجر، وجمهورية إفريقيا الوسطى في ذيل الترتيب بتنمية بشرية منخفضة جدا (دليل التنمية البشرية 0.352، دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة 0.199، دليل الفوارق بين الجنسين 0.648)، بينما مؤشرات النرويج التي تتربع على رأس قائمة الترتيب (0.949، 0.898، 0.053)، لنلمس مرة أخرى درجة التفاوت واللامساواة بين أغنى وأفقر دول العالم.

اما عن اللامساواة في ميدان الصحة فتضاف إلى اللامساواة الاقتصادية، وتحسب عليها فالوصول إلى الماء والتغذية، والنزاعات، وشروط العمل والسكن، والشروط الصحية هي عناصر حاسمة، وحتى لو كان وضع البلدان الفقيرة يميل إلى التحسن تدريجيا فإن الفجوة التي تفصل الشمال عن الجنوب والتي ينبغي طمرها وتجاوزها، لا تزال على العكس من ذلك متسعة وهائلة. فعلى سبيل المثال العمر المتوقع عند الولادة يختلف اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى، فيتراوح من مستوى منخفض هو 61 عام في إفريقيا إلى مستوى مرتفع يصل إلى 80 عام في أمريكا الشمالية، ويتوقع أن تضيق هذه الفجوة البالغة نحو عقدين إلى حد ما في السنوات القادمة[18].

كما أنَّ أحد المحركات الرئيسية للامساواة الدولية هو وفيات الأطفال، جاءت أعلى الأعداد المطلقة لوفيات الأطفال في الهند ونيجيريا، وبلغت نسبتهما معا 20% من سكان العالم، و23% من المواليد، لكنها بلغت 33% من وفيات الأطفال[19]. ومعدل وفيات الأطفال الذين هم تحت سن خمس سنوات، يصل إلى 257 ‰ (بالألف) في أفغانستان، و262 ‰ في سيراليون، وهو ما يعني أن طفلا من كل 4 أطفال لا يصل إلى سن الخامسة من العمر في هذين البلدين، في حين يصل معدل وفيات الأطفال هذا في فرنسا إلى 4 ‰، ما يعني ولادة واحدة من 250 ولادة[20].

وعليه فإن احتمال أن يواجه طفل مولود في أفغانستان أو في سيراليون الوفاة قبل سن الخامسة، هو احتمال أرفع بستين ضعفا من ذاك الذي يواجهه طفل يولد في فرنسا. ومن الأسباب الرئيسية في وفيات الأطفال: تعقيدات الولادة قبل الموعد، والتعقيدات المصاحبة لآلام الولادة والوضع، والإسهال، والملاريا، بينما سوء التغذية هو أحد العوامل المساعدة الكبيرة.

وهناك تفاوتات مربكة فيما يخص مستوى الإنفاق على الرعاية الصحية، ففي عام 2012 أنفق 28 بلدا (معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء، تمثل قرابة 13% من سكان العالم) أقل من 50 دولار للفرد على الرعاية الصحية، بينما أنفق 16 بلدا (10% من سكان العالم) أكثر من 4 آلاف دولار، وكانت النرويج صاحبة أكبر مستوى إنفاق، حيث أنفقت 9055 دولارا للفرد، أي حوالي 600 ضعف إنفاق إريثيريا البالغ 15 دولارا للفرد على النقيض الآخر[21].

واستكمالا لهذه الجدلية، فإن اللامساواة الدولية في ميدان الصحة تستعاد في داخل البلاد، ولكن هذه المرة بين الأفراد، إذ يتبين أن ليست المداخيل وحدها، وإنما الرفاهية ومتطلبات الحياة والعمل وظروفها، هي التي تصبح العناصر المحددة الأكثر وزنا في اللامساواة. فالأمل في الحياة أو العمر المتوقع عند الولادة لعامل يبلغ عمره 35 سنة في فرنسا، أقل بسبع سنوات من العمر المتوقع لموظف كادر يبلغ العمر نفسه[22].

يجمع معظم الاقتصاديين أن الموارد البشرية للدولة، وليس مواردها الطبيعية أو رأسمالها العيني، هو المحدد النهائي والأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر النظام التعليمي الرسمي هو المحدد الأساسي لتنمية واكتساب المهارات والمعرفة للأفراد كما تعتقد معظم الدول النامية أن التوسع الكلي السريع للفرص التعليمية هو مفتاح التنمية لتلك الدول والركيزة الأساسية لها. فكلما زاد التعليم وارتفعت فرصه زادت التنمية بمعدل أسرع، لذلك أصبح التعليم هدفا عاما وسياسيا ولكنه مكلف اقتصاديا، إلا أن الحصول على التعليم يظل متفاوتا وغير متساو في العالم.

وعلى سبيل المثال نجد أن معدلات التعليم (القراءة والكتابة) في الدول النامية وخاصة في الدول الأقل نموا تصل إلى 45% من إجمالي السكان، بينما تصل هذه النسبة في الدول النامية الأخرى 64% ، في حين تصل هذه النسبة إلى 99% في الدول المتقدمة[23].

ومن البديهي أن تكون الإمكانيات التي يجري توفيرها ورصدها للتعليم عاملا مهما في تقليص الفقر واللامساواة، فبحلول التسعينيات تراوح الإنفاق على التعليم في الدول النامية من 15% إلى 27% من إجمالي الإنفاق الحكومي الجاري، ومع ذلك نجد أن نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في الدول النامية أقل من نظيره في الدول المتقدمة، حيث يصل نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في الدول النامية حوالي 229 دولار فقط، بينما يبلغ نصيب الفرد من الانفاق على التعليم في الدول المتقدمة حوالي 468 دولار[24]، أي أن نصيب الفرد من الإنفاق في الدول المتقدمة أكثر من ضعف نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في الدول النامية.

وعليه نخلص إلى وجود ارتباط وثيق بين مستوى الحياة المادي (مستوى الدخل) ومستوى التعليم، وبإيجاز شديد إذا كان الفقراء لا يستطيعون الالتحاق بمستويات التعليم المختلفة لأسباب مالية أو غير مالية، فإن نظام التعليم سوف يُبقي على اللامساواة والتفاوتات في توزيع الدخول على المستوى العالمي.

3-3- اللامساواة البيئية:

لقد باتت البشرية منذ بداية التسعينيات تطلب أكثر مما يمكن لكوكب الأرض أن يقدمه باستدامة، إضافة إلى الرغبة في تقارب مستويات المعيشة بين مختلف البلدان وتعميم أنماط استهلاك البلدان الأغنى، بات موضوع جدل ومساءلة على يد البيئويين. ولابد من الملاحظة بأن بعد اللامساواة في تملك الموارد يبدو هنا بصورة أكثر تجليا في الإحصاءات البيئية.

لقد أصبحنا اليوم نلاحظ عواقب ضغط الإنسان على البيئة بشكل متزايد ومازال على المجتمع أن يبدي تجاوبا اقتصاديا رشيدا، وتعطي فكرة "موطئ "القدم البيئي"** خير صورة عن هذا الوضع. وبناء على تقرير الكوكب الحي لسنة 2014 فإن موطئ القدم البيئوي للواحد من أبناء المعمورة تصل إلى 2.7 هكتار للواحد من السكان، أي ما يساوي خمسة ملاعب كرة قدم، وهو أكثر مما تستطيع الأرض تحمله، لأنه لابد من خفضه إلى القدرة البيولوجية المتوفرة حقا، أي إلى 1.7 هكتار للفرد الواحد، وبانتظار امتصاص هذا العجز البيئوي، فإننا نقطع الأشجار بمعدل أسرع عن قدرتها على البلوغ، وصيد كمية أكثر من الأسماك تفوق قدرة المحيطات على تعويضها، أو انبعاث غاز الكربون في الغلاف الجوي لأكثر من استطاعة الغابات والمحيطات امتصاصه، وبهذا فإننا نقوم عمليا بتدمير جزء من الرأسمال الطبيعي، وبزيادة هشاشة عطب التوازن المناخي وسرعته.

وهنا نجد أن العجز يخفي لامساواة هائلة فموطئ القدم البيئي للكويتي اليوم يتجاوز 10 هكتارات للفرد الواحد من السكان، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تفوق 7 هكتارات للفرد الواحد من السكان، وأما موطئ القدم البيئي الأوروبي فيقارب الخمس هكتارات، وفي المقابل فإن موطئ القدم البيئي للفرد الواحد من أهالي هايتي، أو الأفغاني، لا تكاد تصل إلى نصف هكتار.... أي أقل من الكويتي بعشرين مرة، ومن الأمريكي بخمس عشرة مرة، ومن الأوروبي بعشر مرات[25].

فإذا كان ينبغي لكل واحد من أبناء المعمورة أن يعيش كواحد من سكان البلدان الغنية، فإننا سنحتاج تقريبا الى ستة كواكب ككوكبنا للاستجابة لحاجاتنا على نحو مستدام.

إن الدلائل تشير إلى أن أسوأ من يسهم في دمار البيئة أغنى بليون شخص، وأفقر بليون شخص على وجه الأرض، وهناك اعتقاد أن الأثر التدميري على البيئة من جانب البليون شخص من الفقراء، أشد فتكا من تأثير الطبقات متوسطة الدخل والتي يبلغ تعدادها نحو 3.2 بليون نسمة، ونستنتج من ذلك أن تحسين الوضع الاقتصادي للجماعات الأكثر فقرا، سوف يؤدي إلى تحسين الأوضاع البيئية ومن ناحية أخرى هناك احتمال أن تؤدي الزيادة في الدخل وفي مستويات الاستهلاك إلى زيادة حجم الدمار البيئي[26]، وهذا ما يفسر لماذا اللامساواة البيئية أكثر الرهانات حدة وإلحاحا في العقود المقبلة.

4- التنمية الاقتصادية والنمو في ظل اللامساواة:

حظيت التنمية بعد مولدها برواج عالمي كبير، حيث أصبحت كل دول العالم تتحدث عن ضرورة اعتماد مسار تنموي يؤهلها بركب الدول المتطورة، غير أنه مع مرور الوقت بدأت مشاكل التنمية تبرز إلى السطح، وهذا ما جعل الباحثين ينتبهون إلى ثغرات التنمية خصوصا الثغرة البيئية.

فانتقدت الأبعاد الاقتصادية والمادية الجافة للتنمية، ليتم تطوير المفهوم إلى التنمية البشرية منذ سنة 1990، وهو مفهوم جذاب أضاف إلى الأبعاد الاقتصادية السابقة في مفهوم التنمية الأصلي دور العامل البشري في إنجاح التنمية. وهذا ما ترجم عمليا من خلال تطوير مؤشر التنمية البشريةHDI ، يبرز هذا الأخير كيف أن التنمية لم تعد نشاطا اقتصاديا خالصا يتم تقييمه من خلال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بل أضيف لها بعدان آخران، بعد صحي نلمسه عموما من خلال معدل العمر المتوقع عند الولادة، وبعد معرفي يظهر من خلال نجاح بلد ما في القضاء على الأمية وتعميم التعليم.

وشمل التقويم والتطوير أيضا الالتفات إلى الأبعاد البيئية في التصور التنموي، إذ إن الموارد الطبيعية للكوكب محدودة وناضبة. في حين الإنتاج والحاجة للاستهلاك لا متناهيان، كما أن للتصنيع ضريبة أخرى خطيرة وهي الارتفاع المطرد في نسبة التلوث، مما دفع الباحثين إلى القلق على مصير الكوكب ومستقبل الأجيال القادمة. وتمخض عن هذا القلق تطوير مفهوم التنمية المستدامة إثر تقرير برانتلاند، لتصبح التنمية المستدامة ذات خلفية إيكولوجية تسعى إلى تأمين رفاهية الأجيال الحالية، مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، بما يضمن رفاهية وحق الأجيال القادمة .

ومازال العمل على تطوير المؤشرات مستمرا إلى الآن كما أسلفنا الذكر، مثل: مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، ومؤشر الفرق بين الجنسين وتمكين المرأة، ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد... الخ. فهل تعتبر هذه الجهود في التطوير والتعديل كافية لتجاوز ثغرات التنمية وسلبياتها وقصورها، التي مهما حاولنا جاهدين إخفاءَها تظل تقوم على ركيزة أساسية اقتصادية .

فبناء على ما جاء في تقرير برانتلاند "أن ما نحتاجه هو عصر جديد من النمو، نمو ناشط وفي الوقت نفسه يؤمن الثبات على المستويين الاجتماعي والبيئي"[27] .

بعد ذلك صار مفهوم النمو المنصف للفقراء هو المستعمل وغدا محددا بدقة أكبر ليقف ومبدأ التنمية بالتساقط (تساقط ثمار التنمية)*** على طرفي نقيض. فالنمو يؤدي أولا إلى زيادة مداخيل الاغنياء، ثم ينتقل الأثر تدريجيا إلى الفقراء، بعد أن يبدأ الواقفون في أعلى سلم الدخل إنفاق الأرباح والمكاسب التي حصلوا عليها. لكن مبدأ التنمية بالتساقط يغفل أن النمو قد ترافق مع زيادة كبيرة في اللامساواة في توزيع الأصول والمداخيل، وهو ما يطلق عليه باغواتي Baghwatti النمو الشحيح الذي يكون نصيب الفقراء منه ضئيلا جدا[28].

وعليه فالجدل قائم خاصة على الصعيد الاجتماعي، فمن المفترض في حركة النمو الاقتصادي أن تكون قادرة على تقليص الفوارق والتفاوتات والحد من الفقر، وأن تعزز الانصهار الاجتماعي. لكن الواقع أن النمو الرأسمالي بقدر ما هو خلاق فهو مدمر، يتغدى على الفوارق والتفاوتات، لينتج على الدوام حالات من حرمان الحقوق. فالبرغم من التنامي الهائل في الثروة العالمية، أصبحت الفوارق مربكة وصارخة أكثر، على جميع الاصعدة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية. صورة قاتمة وسوداوية لإنجازات التنمية، استعرضنا بعض ملامحها العامة في الجزء السابق (منظومة اللامساواة) .

ومن هذا المنطلق يبدو واضحا أن تغيير التسميات أو المؤشرات من باب التطوير، أو حتى الاهتمام بالجانب البيئي، لن يغطي على الجوهر الاقتصادي للتنمية الذي نعبر عنه باتساع الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وتوصل جيرمي سيبروك، إلى نفس الاستنتاج إذ يعلق على سلبيات التنمية قائلا: "إن طريق التنمية الغربي مهما كانت مزاياه، قد يجلب على الأقل مشكلتين عسيرتين: المشكلة الأولى منهما هي ازدياد الظلم الاجتماعي تفاقما، واتساع الفجوة بين أثرياء العالم وفقرائه، والثانية هي الضرر الذي أصبح من غير الممكن إبطال أثر بعضه بالفعل، والذي وقع على الموارد الأساسية للأرض، تلك الموارد التي تعتمد عليها كل أنظمة التنمية"[29].

والجدير بالذكر أن أخطار التنمية لا تقتصر على انتاج الفوارق والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فقط، بل هذه نفسها مجرد عوارض لخطر أكبر ينبغي الانتباه إليه: إنه خطر فقدان الاعتماد على الذات، والذي يتسلل إلى المجتمعات النامية، وسياساتها الاقتصادية المتسمة بالتبعية. فصور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة، في الوقت الذي لازالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة) والتابعين (الدول النامية) [30]. وبالتالي ليس الفقراء والجوعى والمرضى هم فقط ضحايا التنمية، إذ للتنمية ضحايا كثر. وما الفقر والجوع إلا مؤشرات على ارتهان بلدان بأسرها بسياسات المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والدول الغنية التي تتكرم عليها بإعاناتها وبنماذجها التنموية.

خاتمـــة

بناء على ما تقدم، نخلص إلى النتائج التالية:

– تشكل صور التفاوتات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية منظومة لامساواة، وهي تشهد أن السياسات التنموية لم تفلح في تقليص اللامساواة على نحو يذكر، والدليل واضح ذلك أن الهوة اتسعت بين الأطراف الأغنى والأفقر في العالم.

– إن النمو الاقتصادي بقدر ما هو فعال وإيجابي، ألا أنه يتغدى على الفوارق والتفاوتات، لينتج على الدوام حالات من حرمان الحقوق.

– ان التنمية الحقيقية هي الحرية: حرية في اختيار الحاجيات واولوياتها، وحرية اختيار نمط التنمية المنشود، أو خلق نمط جديد ما يتماشى مع ظروف وخصوصيات الدول المعنية بدفع عجلة التنمية في اقتصاداتها. ونقبل أن التنمية الاقتصادية مكسب إنساني، لكن الإبداع بها مشروط بالتفكير فيها خارج نسقها التصوري، وهذا ما ينسجم تماما مع شرط الحرية الذي تستلزمه.

بناء على نتائج دراستنا، نقدم التوصيات التالية:

– يجب على الدول تحقيق التوازن بين هدف النمو الاقتصادي، وهدف تخفيض مستوى اللامساواة في توزيع الدخل، لأن زيادة معدل النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة الى مزيد من المساواة.

– يجب على الدول النامية خاصة أن لا تستهين بمسألة توزيع الدخل من أجل إحداث تنمية اقتصادية، فتحسين المستوى المعيشي ليس بعدا اقتصاديا بحتا، وإنما يجب أن يَأْخُذَ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية.

– يجب على الدول النامية أن تتبع أساليب تنموية ملائمة لظروفها، وألّا تسعى لاستيرادها من الدول المتقدمة.

الإحالات والهوامش:

1–جميل طاهر، صالح العصفور (1993)، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، ط1، الكويت، ص 24.

2– مدحت القريشي (2007)، التنمية الاقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط 1، الأردن، ص 125.

3– فيريت هاجن (1988)، إقتصاديات التنمية، مركز الكتب الأردني، ط1، الأردن، ص 24.

4– محمد صالح تركي القريشي (2010)، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص40، 41.

5– إيمان عطية ناصف (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الاسكندرية، مصر، ص 366.

6-(2006), Division for social Policy and development, social Justice in an open World: The Role of the United Nations New York: United Nations, p 75.

7– إبراهيم العيسوي (2014)، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، ص 84.

8– مايكل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ص 86.

*سمي بذلك بعد أن شكله الإحصائي الإيطالي جيني. وهذا الأخير يعكس الطريقة التي تتوزع بها المداخيل، يتراوح بين الصفر (الذي يمثل مساواة تامة)، والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم مساواة تامة).

9– نفس المرجع، ص 208.

10– اوريليان بوتود (2016)، كيف نتناول اللامساواة، مؤسسة الفكر العربي، ط1، بيروت–لبنان، ص 34.

11- classifying-countries-incone-new-working paper, https://blogs.worldbank.org.

12– اوريليان بوتود، مرجع سبق ذكره، ص 35.

13– كليفت جيريمي (2011)، من يملكون ومن يملكون أقل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 3، ص01.

14–مايكل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 33.

15– موريس أوستفلد (2016)، عودة التجارة إلى مسارها الطبيعي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 53، ص 13.

16– دايان كويل(2017)، إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 54،ص19

17– مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

18– ديفيد بلوم (2016)، طفرة ديمغرافية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 53، ص 8.

19– نفس المرجع، ص 8.

20- (2009), la situation des enfants dans le monde, la santé maternelle et néonatale, www.Unicef.org.

21– ديفيد بلوم (2014)، شكل الصحة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51، ص 9.

23- Juin (2005), les différences sociales de mortalité: en augmentation chez les Hommes stables chez les femmes, Insee Première n° 1025.

23– مايكل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 100.

24– نفس المرجع، ص 368.

** ان هذا المؤشر يقيس المساحة المنتجة بيولوجيا من البر والبحر، والتي ينبغي تجنيدها للاستجابة لحاجات الاستهلاك لفرد أو لبلد.

25- Richard Maclellan, (2014), WWF Rapport Planète vivante 2014, des hommes, des espèces, des espaces et des écosystèmes.

26– مايكل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 449.

27-Gro Harlem Brudtland , (1987), Notre avenir à tous Rapport de la commission pour l'environnement et le développement, Ed du Fleuve, Montréal, p 08.

*** يقصد بهذا المبدأ أن مفاعيل النمو تتدفق تلقائيا من الأعلى إلى الأسفل، دون الحاجة إلى وضع سياسات حكومية هدفها خفض الفقر.

28- عبد الحليم فضل الله (2017)، فخ اللامساواة، دراسة في أثر النمو الاقتصادي في لبنان وعدالة توزيع الدخل بعد اتفاق الطائف، دار الفرابي، ط1، بيروت، لبنان، ص61.

29- جيرمي سيبروك، ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل، المجلس الأعلى للثقافة، رقم 200، ص 07.

30-أوضايفية حدة (2016)، التنمية المستقلة والعولمة بين التنظير والتطبيق (اقتناص بعض التجارب)، مجلة التواصل، العدد 4، عنابة، الجزائر، ص 184.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

الكتب باللغة العربية:

- جميل طاهر، صالح العصفور، 1993، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، ط1، الكويت.
- مدحت القريشي، (2007)، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط 1، الأردن.
- إفيريت هاجن، (1988)، إقتصاديات التنمية، مركز الكتب الأردني، ط1، الأردن.
- محمد صالح تركي القريشي، (2010)، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- إيمان عطية ناصف، (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الاسكندرية، مصر.
- إبراهيم العيسوي، (2014)، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت.
- مايكل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
- اوريليان بوتود، (2016)، كيف نتناول اللامساواة، مؤسسة الفكر العربي، ط1، بيروت-لبنان.
- عبد الحليم فضل الله (2017)، فخ اللامساواة، دراسة في أثر النمو الاقتصادي في لبنان وعدالة توزيع الدخل بعد اتفاق الطائف، دار الفرابي، ط1، بيروت، لبنان.
- جيرمي سيبروك، ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل، المجلس الأعلى للثقافة، رقم 200.

الكتب باللغة الأجنبية:

- Gro Harlem Brudtland, (1987), Notre avenir à tous Rapport de la commission pour l'environnement et le développement, Ed du Fleuve, Montréal.

المقالات:

- كليفت جيريمي، (2011)، من يملكون ومن يملكون أقل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 3.
- موريس أوستفلد، (2016)، عودة التجارة إلى مسارها الطبيعي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 53.
- دايان كويل، (2017)، إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 54.
- ديفيد بلوم، (2016)، طفرة ديمغرافية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 53.
- ديفيد بلوم، (2014)، شكل الصحة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51.
- حدة أوضايفية، (2016)، التنمية المستقلة والعولمة بين التنظير والتطبيق (اقتناص بعض التجارب)، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 4، المجلد 22.
- Juin (2005), les différences sociales de mortalité: en augmentation chez les Hommes stables chez les femmes, Insee Première n° 1025.
- (2006), Division for social Policy and development, social Justice in an open World: The Role of the United Nations New York: United Nations.
- Richard Maclellan, (2014), WWF Rapport Planète vivante 2014, des hommes, des espèces, des espaces et des écosystèmes.

المواقع الالكترونية:

- (2017)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية: www.amf.org.ae

- (2016)، تقرير التنمية البشرية: http://hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf

- classifying-countries-incone-new-working paper, https://blogs.worldbank.org

- (2009) , la situation des enfants dans le monde, la santé maternelle et néonatale , www.Unicef.org.